الرسم التوضيحي: ISTOCK/AAGGRAPHICS

الطيور المهاجرة

بمقدور الهجرة أن تحل الأزمة الديمغرافية – ولكن ليس بدون سياسات سليمة

جيوفاني بيري

غالبا ما تركز المناقشات حول الهجرة على الثقافة والهوية والاقتصاد. وفي بلدان مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يندمج العديد من المهاجرين في القوة العاملة سريعا — لا سيما الذين رحلوا عن بلدانهم لأسباب اقتصادية — تستند الحجج المؤيدة لزيادة الهجرة إلى منافعها الاقتصادية المحتملة. فالبحوث تشير إلى أن الهجرة لا تحد من الكثافة الرأسمالية للاقتصاد، بل تسمح بتوسع الشركات وتصحيح مسار الاستثمارات، كما تشجع الابتكار والنمو – لا سيما عند دخول المهاجرين من أصحاب المهارات. كذلك لا توجد سوى شواهد قليلة على أن الهجرة تؤدي إلى خسارة الوظائف أو تراجع الأجور في البلدان المستقبلة (راجع على سبيل المثال دراسة Lewis and Peri 2015 ودراسة PERI 2016).

غير أن المناقشات حول الهجرة غالبا ما لا تولي اهتماما كافيا بنقطة الضعف في شمال العالم، ألا وهي العوامل الديمغرافية. ففي هذه البلدان، يبلغ معدل الخصوبة في الوقت الحالي ١,٧، وتراجع هذا المعدل دون مستوى الإحلال — أي مستوى الإحلال السكاني الكامل من جيل لآخر — في عام ١٩٨٠ تقريبا. وبالتالي، ستؤدي الفروق بين عدد المواليد والوفيات إلى تراجع عدد السكان وزيادة متوسط الأعمار في الشمال بدرجة كبيرة، وهما عاملان من شأنهما إحداث اضطرابات في أسواق العمل، وتهديد الاستدامة المالية لنظم معاشات التقاعد، وإبطاء وتيرة النمو الاقتصادي، ما لم يوازن صافي مجموع أعداد المهاجرين هذه الانخفاضات.

وتنتج عن هذه الاتجاهات التاريخية المستمرة عواقب حتمية على التركيبة السكانية. فبين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٠، ارتفعت أعداد السكان في المناطق الغنية في الشمال من خلال الزيادة الصافية في مستويات الهجرة، وأصبحت الهجرة المصدر الأول للنمو السكاني في الشمال منذ عام ١٩٩٠. وفي أوروبا، شكلت الهجرة ٨٠٪ من النمو السكاني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨، بينما شكلت ٣٢٪ من النمو السكاني في أمريكا الشمالية خلال الفترة نفسها.

ونخلص من ذلك إلى أن الهجرة الصافية هي السبيل الوحيد لضمان استقرار مستويات السكان أو نموها في الاقتصادات المتقدمة في الشمال التي تشهد زيادة في أعداد المسنين – وهو ما لن يحدث إلا في حالة تشجيع سياسات الهجرة الاستشرافية التي تسمح بزيادة أعداد المهاجرين وتدرك تأثيرهم على المدى الطويل، بدلا من التركيز فقط على حساب تكلفتهم (وهي تكلفة سياسية في معظمها) على المدى القصير.

هل يحل المهاجرون محل المواطنين الأصليين؟

بينما تشير هذه الاتجاهات العامة إلى الدور المهم للهجرة الدولية في الحد من الفروق الديمغرافية، قد يتساءل البعض عما إذا كانت تسهم بشكل منهجي في إبطاء وتيرة التراجع السكاني في الشمال. وبعبارة أخرى، هل يحل المهاجرون محل أعداد المواطنين الأصليين المتناقصة عبر البلدان؟ إذا ما ألقينا نظرة أقرب على الأوضاع، ربما تكون الإجابة لا.

فحتى يمكن لمستويات الهجرة الدولية التصدي للضغوط السكانية والتحول إلى أداة تلقائية لضبط الأوضاع الديمغرافية، يتعين انتقال الأشخاص من البلدان الشابة سريعة النمو السكاني إلى البلدان بطيئة النمو السكاني التي تشهد تزايدا في أعداد المسنين. ويوضح الرسم البياني ١ الارتباط بين معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٠ ومعدلات الهجرة الصافية اللاحقة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ (صافي تدفقات المهاجرين الوافدين أجنبيي المولد مقسوما على عدد السكان في عام ٢٠٠٠) عبر مجموعة من البلدان المتوافر عنها بيانات، وعددها ١٩١ بلدا. ويتناسب حجم الفقاعة التي تمثل البلد مع تعداده السكاني في عام ٢٠٠٠. وحتى تتحول الهجرة إلى أداة ضبط ديمغرافي عبر البلدان، يتعين وجود ارتباط سلبي بين هذين المتغيرين عبر البلدان.

غير أن الرسم البياني لا يوضح وجود أي ارتباط على الإطلاق، مما يعني أن البلدان التي انخفضت فيها معدلات

الرسم البياني ١

الخصوبة والهجرة

البلدان التي سجلت معدلات خصوبة منخفضة في عام ٢٠٠٠ لم تشهد معدلات هجرة أعلى في العشرين سنة التالية.

(صافي الهجرة الوافدة، ٢٠٠٠–٢٠١٩، مقابل معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٠)

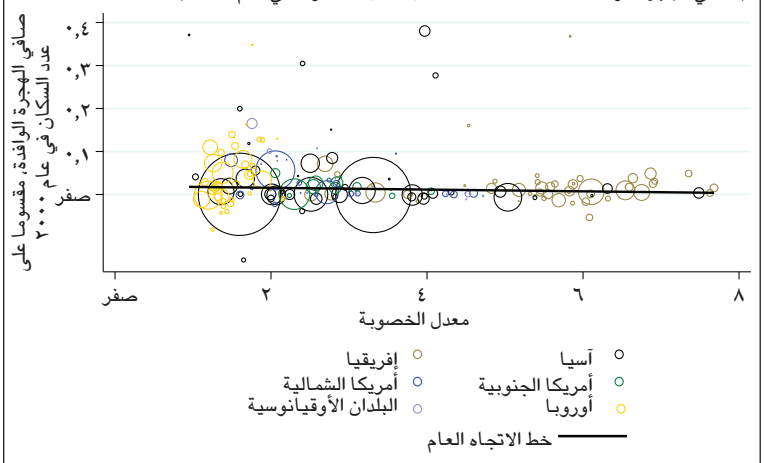

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

الرسم البياني ٢

أضواء على أوروبا

بعض البلدان التي سجلت أدنى معدلات الخصوبة شهدت معدلات هجرة منخفضة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩.

(صافي الهجرة، ٢٠٠٠–٢٠١٩، مقابل معدل الخصوبة، أوروبا)

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

الخصوبة في عام ٢٠٠٠ لم تشهد ارتفاعا في معدل الهجرة في العشرين سنة التالية. لذلك لم يكن للهجرة أي دور في موازنة النمو السكاني عبر بلدان العالم.

ويركز الرسم البياني ٢ على بلدان أوروبا التي تتضمن بعض بلدان العالم الأكثر ثراء والأقل من حيث معدلات الخصوبة. وحتى في هذه الحالة، نجد أن العلاقة بين الخصوبة والهجرة إيجابية، إن وجدت. فبمراجعة الرسم البياني يتضح أن بعض البلدان ذات معدلات الخصوبة الأدنى على الإطلاق (ومعظمها في أوروبا الشرقية والجنوبية) شهدت معدلات هجرة منخفضة. كذلك فإن بعض هذه البلدان، مثل هنغاريا وبولندا، انتخبت مؤخرا حكومات تضمر عداء واضحا للمهاجرين. ومن الواضح للغاية أن انخفاض معدلات الخصوبة في بلدان الشمال الثرية لا يساعد في حد ذاته على تسهيل زيادة معدلات الهجرة. وفي إفريقيا، وهي المنطقة الأعلى من حيث معدلات الخصوبة، لا يوجد ارتباط أيضا بين معدلات الخصوبة والهجرة.

لذلك لا يبدو أن الهجرة الدولية على مستوى البلدان تشكل عاملا لتحقيق الاستقرار السكاني. والسبب في ذلك أنه في غياب السياسات الاستشرافية، لا تكون هناك قناة واضحة يمكن من خلالها جذب مزيد من المهاجرين إلى المجتمعات التي تتزايد فيها أعداد المسنين – والتي باتت في حالة ركود اقتصاديا، كما باتت أقل ابتكارا، ومن المرجح أن مواطنيها يشعرون بالخوف من التغيرات المصاحبة لركب الهجرة الدولية. ويعني ذلك أن الهجرة ليست حلا تلقائيا للأزمة الديمغرافية في شمال العالم، بل سيتعين أن تضطلع السياسات بدور فعال إذا أُريد للهجرة أن تؤدي الدور المنتظر منها.

المنافع الاقتصادية

لا تقتصر المنفعة المتحققة من تدفقات المهاجرين إلى البلدان التي تشهد تراجعا سكانيا على تجنب هذا التراجع، ولكن تأثير الهجرة الإيجابي يمتد إلى هيكل الأعمار في هذه البلدان. فعادة ما يكون المهاجرون أصغر سنا من المواطنين في البلدان المستقبلة. ومقارنة بالسكان الأصليين، نجد أن المهاجرين في سن العمل أكثر عددا. وبالتالي يساهم المهاجرون الجدد في زيادة حجم القوة العاملة في مواجهة تراجعها الطبيعي في اقتصادات الشمال المتقدمة حيث تتزايد أعداد المسنين الذين يخرجون من صفوف القوة العاملة بمعدل أسرع مقارنة بمعدل انضمام الشباب إليها.

وبالمثل، فإن ارتفاع نسبة المهاجرين في سن العمل قد يساهم في الحد من نسبة الإعالة (أي عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما مقسوما على عدد السكان في المرحلة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما) التي ترتفع سريعا في الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت هذه النسبة من ٠,١٢٦ في عام ١٩٥٠ إلى ٠,٢٢٣ في عام ٢٠١٨. وفي اليابان، ارتفعت النسبة من ٠,٠٩ في عام ١٩٦٠ إلى ٠,٤٦ في عام ٢٠١٨.

كذلك تزداد صعوبة استمرار نظم معاشات التقاعد غير الممولة في هذه البلدان التي تشهد زيادة سريعة في أعداد المسنين، حيث أصبحت نسبة العاملين إلى المتقاعدين ٣ أو ٤ إلى ١ بعد أن كانت ١٠ إلى ١ منذ عقود قليلة. وستساعد زيادة الهجرة، لا سيما في البلدان التي تزداد فيها أعداد المسنين سريعا، في إبطاء نمو نسبة الإعالة. وبالرغم من أن المهاجرين سيبلغون سن الشيخوخة في نهاية المطاف، فإن تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الشباب في

سن العمل خلال السنوات التي تشهد الانخفاض الأكبر في أعداد المواطنين الأصليين سيسمح بتحول تدريجي يسهل على البلدان إدارته.

والناس يهاجرون وهم في سن الشباب، وهي حقيقة يعزى إليها أيضا ما توصلت إليه عدة دراسات من أن المهاجرين يساهمون مساهمة إيجابية في المالية العامة على مدار حياتهم (راجع دراسة Orrenius 2017). وبالطبع فإن التأثير الإيجابي الصافي للمهاجرين على المالية العامة يتوقف على قدرتهم على الاندماج في سوق العمل وامتلاكهم المهارات المطلوبة. غير أن قدرة المهاجرين على تحسين رصيد المالية العامة في البلد المستقبِل تمثل واقعا فعليا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حيث ترتفع معدلات توظيف المهاجرين، ومعظمهم من الحاصلين على تعليم عال، فإن المهاجر الذي وصل إلى البلاد في السنوات العشر الأخيرة يبلغ متوسط مساهمته في المالية العامة ١٧٣ ألف دولار أمريكي على مدار حياته.

كذلك يدعم المهاجرون الخصائص الديمغرافية في الاقتصادات المتقدمة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة بينهم مقارنة بالسكان الأصليين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ مجموع معدل الخصوبة للمواطنين ١,٧٦ طفل للسيدة الواحدة في عام ٢٠١٧، مقابل ٢,١٨ في حالة المهاجرين. وبالتالي يساعد وجود المهاجرين على استقرار معدلات الخصوبة في الولايات المتحدة عند مستويات أقرب إلى معدل الإحلال السكاني.

ومن منظور بلدان الجنوب، تساعد السياسات التي تسمح بزيادة الهجرة إلى الشمال في الحد من الضغوط الديمغرافية في البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة. وبالرغم من أن هجرة أصحاب المؤهلات الدراسية العالية (وهو ما يطلق عليه هجرة الكفاءات) قد تكون لها آثار سلبية على البلدان المرسلة، تشير عدة دراسات إلى أن تحويلات العاملين بالخارج، والمهاجرين العائدين، و«استقطاب العقول» جميعها قنوات لآثار إيجابية محتملة. وتشير البحوث إلى أن معدلات الهجرة إلى الخارج أعلى ما تكون في البلدان ذات الدخل المتوسط وليس في البلدان الأكثر فقرا. فعندما ينحصر الناس في حياة الكفاف، لا تكون لديهم السيولة الأساسية اللازمة للاستثمار في الهجرة أو استكشاف الفرص الخارجية. لذلك فإن زيادة الهجرة إلى الشمال قد تستفيد منها البلدان متوسطة الدخل التي يرجح أن يغتنم مواطنوها هذه الفرص.

عيش كريم في الشيخوخة

ومن ثم، فمن منظور ديمغرافي، يبدو أن زيادة تدفقات المهاجرين، لا سيما الشباب، إلى اقتصادات الشمال المتقدمة أمر مُحبذ. فمن شأن ذلك أن يسهم في الحد من التراجع السكاني ومنع تقلص القوة العاملة وتحسين نسب الإعالة وتحقيق مكاسب مالية إيجابية. ومن منظور السياسات، يعني ذلك زيادة عدد المهاجرين المسموح به، والحد من القيود الأخرى المفروضة، والتخطيط للتدفقات المستقبلية من الوافدين.

ومع ذلك، شددت أوروبا والولايات المتحدة سياسات الهجرة في السنوات الأخيرة، وتصاعدت فيهما نبرة التشكك تجاه المهاجرين. ومن اللافت للنظر أن أحد أسباب معارضة الهجرة قد يكون نابعا من العوامل الديمغرافية في حد ذاتها.

ففي المجتمعات التي تشهد ارتفاعا في أعداد المسنين، توجد شواهد متزايدة على نمو المعارضة للسياسات المؤيدة للهجرة، وينتهج المواطنون الأكبر سنا توجهات أكثر سلبية تجاه المهاجرين مقارنة بالشباب (راجع دراسة Schotte and Winkler 2014). وينطوي ذلك على مفارقة واضحة، إذ إن المواطنين الأكبر سنا هم الفئة الأكثر استفادة من الهجرة: فنظام معاشات التقاعد سيكون أكثر استدامة، كما أن المهاجرين العاملين لا يشكلون تهديدا لوظائفهم، وغالبا ما يعمل المهاجرون في خدمات موجهة لهذه الفئة، مثل خدمات الرعاية.

ولكن الخبر السار هو أن هذه التوجهات السلبية تنشأ في الأغلب عن الفروق بين الأجيال، وليست مجرد نتيجة «لشيخوخة السكان». فربما تكون هذه التوجهات ناتجة عن أن الأجيال المسنة الحالية في أوروبا والولايات المتحدة تفتقر نسبيا إلى التعامل مع ظاهرة الهجرة. ففي أوروبا على سبيل المثال، تشير المسوح إلى أن أبناء جيل الألفية وجيل ما بعد الألفية لديهم قناعات أكثر إيجابية عن الهجرة مقارنة بالأجيال الأكبر سنا. وفي ظل تعرض الأجيال الحالية الأصغر سنا لظاهرة الهجرة بشكل أكبر، فإنها قد تستطيع تأييد السياسات الأكثر دعما لحرية الهجرة إذا ما استقرت لديها هذه القناعات مع تقدمها في السن وزيادة قوتها التصويتية. وعندئذ قد يكون من الممكن تحقيق كافة المكاسب الديمغرافية الإيجابية الناتجة عن الهجرة. FD

جيوفاني بيري أستاذ الاقتصاد ومدير مركز الهجرة العالمية في جامعة كاليفورنيا بمدينة دافيس.

المراجع:

Lewis, E., and G. Peri. 2015. "Immigration and the Economy of Cities and Region. *In Regional and Urban Economics* (vol. 5 in *Handbooks in Economics*), edited by G. Duranton, J. V. Henderson, and W. C. Strange, 625–85. Amsterdam: North-Holland.

Orrenius, P. M. 2017. "New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States." Working Papers 1704, Federal Reserve Bank of Dallas, Dallas, TX.

Ortega, F., and G. Peri. 2016. "The Effect of Income and Immigration Policies on International Migration." In G. Peri, *The Economics of International Migration* (vol. 49 in *World Scientific Studies* in International Economics), 333–60. Singapore: World Scientific.

Peri, G. 2016. "Immigrants, Productivity, and Labor Markets." *Journal of Economic Perspectives* 30 (4): 3–30.

Schotte, S., and H. J. Winkler. 2014. "Will Aging Societies Become More Averse to Open Immigration Policies? Evidence across Countries." SSRN Working Paper Series. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2535006.